مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:01/ جوان-2023
ص ص96-116

OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية في الدول النامية

Start-ups are a modern trend for the development economy of countries

أحمد يوسف خوجة[1]

[1] الجامعة الكندية (مصر)، khoudja_ay@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ قبول النشر: 2023/06/18 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص:

لقد تيقنت الدول النامية بعد تبنيها لاستراتيجيات إنمائية مختلفة بأهمية المؤسسات الناشئة في التغلب على صعوباتها الاقتصادية وإختلالاتها الهيكلية من خلال الابتكار والابداع الذي يعد جوهر التنافسية وقائد التنمية في السنوات الأخيرة، من هذا المنطلق تبرز المؤسسات الناشئة كتوجه حديث لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة، وتأتي هذه الدراسة للتعرف على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة والبحث عن السبل الممكنة التي من شأنها أن تسمح للمؤسسات الناشئة في الدول النامية بلعب دورها كما ينبغي، هذا وتم التوصل إلى أن هذه المؤسسات نظرا لحداثة عهدها تصطدم بالعديد من الصعوبات كالحصول على التمويل اللازم، وكيفية دمج المخرجات في الأسواق، وصعوبة كسب ثقة الزبائن، وجب معالجتها وإيجاد الحلول لها بما يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه ويضمن استدامته.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، تنمية اقتصادية، دول نامية.

تصنيف Jel: M13، L26، F63.

Abstract:

Developing countries have realized the importance of Start-ups in economic development through innovation and creativity, which is the core of competitiveness and the leader of development in recent times. From this standpoint, Start-ups emerge as a modern trend to achieve economic development in developing countries. Ways to achieve development in developing countries. It was concluded that these institutions encounter many difficulties that impede their contribution to the development process. Solutions must be found to improve the performance and sustainability of the economy.

***Keywords**: Start-ups, economic development, developing countries.*

Jel Classification Codes: M13, L26, F63.

[*] **المؤلف المرسل:** أحمد يوسف خوجة.

1.مقدمة:

يؤكد الباحثون على أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات الناشئة في دفع عجلة الاقتصاد للأمم والشعوب، فهي تعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، لذلك حظيت المؤسسات الناشئة بالأولوية ضمن استراتيجيات الدول المتطورة، واستحقت أن تكون النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال، وتتجلى أهمية هذا النوع من المؤسسات في مساهمته في إعادة تنظيم البنى الاقتصادية بحيث يتيح زيادات هائلة في الإنتاجية، وقنوات أكثر للتوزيع، ويشجع على إنتاج السلع والخدمات كما يساهم في إيجاد أسواق جديدة، كما تساهم الشركات الناشئة بدور فعال في التنويع الاقتصادي للدول من خلال تحويل الاعتماد الكامل على قطاع واحد لعدد من البدائل الاقتصادية الأخرى.

- إشكالية الدراسة:

تقف الدول النامية بصفة عامة أمام مفترق طرق ومستقبل غير واضح الأبعاد والمعالم، بالمقابل استطاعت العديد من الدول المتقدمة الاستفادة من المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لذا أخذت المؤسسات الناشئة في الدول النامية اهتمام بالغا في محاولة لمسايرة التحولات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشود، وعليه تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي:

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة ؟

هذا و تقتضي معالجة و تحليل هذه الإشكالية طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- فيما تتمثل مميزات المؤسسات الناشئة التي تمكنها من المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول؟
- ما هي العقبات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة ؟
- فيما تكمن متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة من خلال المؤسسات الناشئة؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الرئيسية الآتية:

من شأن المؤسسات الناشئة أن تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاديات النامية من خلال ابتكار المنتجات وإيجاد الأسواق والانتشار في كافة القطاعات.

كما سنعتمد على الفرضيات الفرعية الآتية:

- تتميز المؤسسات الناشئة بالقدرة على الابداع والابتكار، الفعالية وسرعة التأقلم مع تغيرات المحيط الاقتصادي.
- تواجه المؤسسات الناشئة في الدول النامية نقص التمويل وضعف المرافقة والدعم.
- يتطلب تحقيق المؤسسات الناشئة للتنمية الاقتصادية للدول النامية توفير مورد تمويلي ملائم لهاووضع إطار مؤسسي للدعم والمرافقة.

-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مكانة المؤسسات الناشئة على الصعيد العالمي في ظل الدور الذي تلعبه في تنويع مصادر الدخل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا يمكن بلوغه من خلال التغلب على مختلف التحديات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الدول النامية بصفة عامة .

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى توفير مادة علمية تضاف إلى الرصيد الوثائقي الموجود لإنارة الباحثين بالمفاهيم المرتبطة بموضوع المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الدول النامية بصفة عامة بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

- منهج وهيكل الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الناشئة، فضلا على توضيح أبرز المعوقات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الدول النامية بصفة عامة وسبل تحقيق التنمية عن طريقه، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول الإطار النظري للمؤسسات الناشئة؛ بينما يخصص المحور الثاني للبحث في المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات؛ فيما يتطرق المحور الثالث للمتطلبات الكفيلة بتحقيق التنمية في الدول النامية من خلال المؤسسات الناشئة.

2.الخلفية النظرية للمؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسة الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، وقصد الإحاطة بالجانب النظري لهذا المصطلح سنتعرض لكل من مفهوم المؤسسة الناشئة، خصائصها وأهميتها الاقتصادية، دورة حياتها ونظامها البيئي.

1.2مفهوم المؤسسات الناشئة:

لا يزال مفهوم المؤسسة الناشئة يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة، فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين، وحسب القاموس الإنجليزي "كامبريدج" تعرف المؤسسة الناشئة على أنها:"مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون من كلمتين Start المشيرة إلى فكرة الانطلاق و up التي تشير لفكرة النمو القوي (سلخ، 2021، صفحة 172)، بينما يعرفها القاموس الفرنسي بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة" (مزيان، 2021، صفحة 31)**.** هذا ويعرفها *Paul Graham* في مقاله المشهور حول النمو على أنها:"شركة صممت لتنمو بسرعة" (بودالي، 2021، صفحة 80)، وحسب Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث يعرفها بأنها: "كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة" (بن.عياد، 2022، صفحة 159).

وبناء على التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا وضع تعريف للمؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، وتتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

2.2خصائص المؤسسات الناشئة:

تنفرد المؤسسات الناشئة بخصائص فريدة، تتمثل فيما يلي:

- مؤسسات حديثة النشأة تتطلب تكاليف منخفضة (دراني، 2022، صفحة 156)؛

- إمكانية النمو السريع: تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فتية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك فهي تختلف عن المؤسسة التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية إضافة إلى كونها تجمع بين النسيج الاقتصادي وروح الصرامة وثقافة المخاطرة من أجل تحقيق النمو المنشود (ياحي، 2020، صفحة 112)

- الاعتماد على التكنولوجيا: يعتمد أصحاب الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم باعتبار أنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، كما تستخدم التكنولوجيا للحصول على التمويل وهذا من خلال المنصات على الإنترنت (بلقايد، 2021، صفحة 50)؛

- القدرة على المنافسة: فاعتمادها على المبادرات المبتكرة يحفز على الإنتاج وتطوير أساليب العمل وبالتالي رفع الأداء، مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في السوق وسهولة الولوج والانسحاب منها (قدري، 2021، صفحة 5)؛

- قابلية التحول إلى مؤسسات كبرى: فبالرغم من انخفاض تكاليف تأسيسها إلا أن ذلك لا يمنع من قابليتها للتوسع والانتشار السريع والتحول إلى مؤسسات كبرى ناجحة في مدة قصيرة اعتمادا على التكنولوجيا التي تعزز من كفاءتها وفعاليتها (زرواق، 2022، صفحة 6).

3.2 أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية ومكانة المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد على الموارد المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية؛

دعم التنمية الإقليمية والمحلية إذ تتواجد في المناطق الريفية مما يساعد على تحقيق التوزيع العادل والمنصف للثروة؛

- تزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الخام وقطع الغيار وتوزيع منتجاتها المصنع؛

- تساعد على تنمية ريادة الأعمال والابتكار وإنتاج المنتجات الجديدة والعمليات التكنولوجية؛

- تساهم في التنمية التكنولوجية من خلال تطوير وتسويق التقنيات الحديثة والإستفادة من نمو تكنولوجيا المعلومات (سلام، 2022، صفحة 160) ؛

- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن النمو السريع الذي يميز هذا النوع من المؤسسات، يجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة تبين أن المؤسسات الناشئة خلال عشر سنوات حققت مستوى توظيف أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للمؤسسات الأخرى؛

- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع، والمساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة؛

- فتح أسواق جديدة من خلال تقديم منتجات جديدة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور؛

- تعزيز نشاط البحث والتطوير من خلال تعاملها مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسة الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في المؤسسات الناشئة (بوزرب، 2021، صفحة 362).

4.2 دورة حياة المؤسسات الناشئة:

تمر المؤسسات الناشئة عبر مجموعة من المراحل والتي تتمثل في ستة مراحل كما يلي:

-مرحلة التأسيس: حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها وإستمراراها في المستقبل، والبحث عمن يمولها وعادة ما يكون التمويل في المرحلة الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية (شادية، 2021، صفحة 412).

- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هذه المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ FFF(Freinds, Family,Fools) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام للدعاية للمنتوج (زبيري، 2021، صفحة 58).

- مرحلة مبكرة من الإقلاع و النمو: يبلغ فيها المنتج الذروة و يكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج و يبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع (بلغنامي، 2021، صفحة 53).

- مرحلة الانزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المخاطر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة (معزوز، 2020، صفحة 32).

- مرحلة تسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع (بسويح، 2020، صفحة 408).

5.2النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

يمكن تصنيف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة إلى قسمين هما: (دن، 2022، الصفحات 725-728)

1.5.2المكونات الداخلية: وهي العوامل المتصلة بإنشاء المؤسسة ويعتبر وجوده أساسيا لنموها وتطورها ومن بين هذه العوامل نذكر:

- البحوث العلمية التطبيقية: والتي تعتبر منبع الأفكار الريادية والإبداعية التي تعبر بالمؤسسات الناشئة إلى التنافسية الدولية.

- حاضنات الأعمال: وهي عبارة عن بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية للمؤسسات الناشئة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المؤسسات المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات.

-رأس المال المخاطر: نظرا للصعوبات التي يعاني منها أصحاب المشاريع والمتعلقة بالتمويل في مرحلة التكوين والنمو المبكر والذي يتطلب توفر مصادر تمويلية غير الدين والأموال الخاصة، ظهرت تقنية رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي تسعى إليه العديد من المؤسسات التي تتوفر على آفاق كبيرة للنمو والتطور ولكن تعاني من نقص الموارد المالية، هذه لتقنية عبارة عن أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال مؤسسات مالية تدعى بشركات رأس المال المخاطر، حيث يقوم هذا النوع من التمويل على المساهمة في رأس المال وبالتالي المشاركة في الأرباح والخسائر بحيث تتحمل المخاطرة كليا أو جزئيا في حالة فشل المشروع.

2.5.2المكونات الخارجية: وهي العوامل المحيطة ببيئة وجود المؤسسة وتؤثر بطريقة غير مباشرة على نمو وتطورها ومن بين هذه العوامل نجد:

- العوامل الثقافية: ويطلق عليها الثقافة الريادية والتي تلعب دورا هاما في وجود فئة تتجه نحو انشاء والتفكير في إطلاق مشاريعهم الخاصة، وهي التي تحدد اتجاه الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال حيث أن الثقافات التي تشجع السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية وخلق المبادرة من شانها ان تحدث تغييرات وابتكارات جذرية في المجتمعات.

- العوامل الاقتصادية: من بين العوامل المساعدة على تطوير بيئة المؤسسات الناشئة هي وضع السياسات الاقتصادية الداعمة ومنها معدل التضخم المستقر وأسعار الفائدة المنخفضة، الانظمة المستقرة ومنح الامتيازات الضريبية.

- البنى التحتية: إذ يعتبر توفر البنية التحتية كالمواصلات وشبكات الطرق وشبكات الانترنيت بالتدفق العالي وتطور المنظومة المصرفية والمدن الذكية أمر مهم وضروري لبيئة العمل المناسبة للمؤسسات الناشئة .

3.معوقات المؤسسات الناشئة في الدول النامية:

تواجه المؤسسات الناشئة في الدول النامية العديد من التحديات وعلى عدة مستويات، ويمكن توضيح هذه التحديات فيمايلي:

1.3على المستوى المؤسساتي والتنظيمي:

وهنا نسجل الآتي: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 320-321)

- ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية حيث يعتبر توفر البيانات والمعلومات أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يحصل بيئتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ ويزيد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه، غير أن المؤسسة الناشئة في الدول النامية تجد نفسها أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضللها ويفقدها التوجيه السليم للحصول على ما تريده من معلومات، مما يترتب عنه عدم إدراكها للفرص المتاحة أو جدوى التوسع، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الناشئة في الدول النامية لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه

البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات.

- تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم؛
- البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط؛
- نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛
- صعوبة الولوج إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال...الخ، والتي تلعب دورا هاما في دورة حياة المؤسسة الناشئة؛
- غياب المرافقة الحقيقية والتوجيه الجيد لأصحاب المؤسسات الناشئة والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم، فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا و/أو منتوجات، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال لإيصال منتوجاتها إلى السوق.

2.3على المستوى التمويلي:

يعتبر التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الدول النامية، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه المؤسسات سواء كان تمويل للبدء في المشروع أو تمويل لتوسيع الأعمال أو تمويل تسريع لزيادة النمو (ولدالصافي، 2020، صفحة 472)، وهذا راجع لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالبا بإنخفاض حجم أصولها الرأسمالية، كما أن المؤسسة الناشئة تفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمؤسسة يشوبها الحذر الشديد، وهو ما يحول دون حصولها على التمويل الكافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية (بورنان، 2020، صفحة 135).

3.3على المستوى التكنولوجي والتنمية المستدامة:

إذ تعاني الدول النامية على المستوى التكنولوجي من عدة نقائص وصعوبات والتي تتمثل في: (بن.سفيان، 2020، صفحة 318)

- ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي تعتبر حاجة ماسة للمؤسسات الناشئة نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنيت؛

- غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، يؤدي إلى عدم استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها تحويل الأموال وسوق التمويل الجماعي؛

- افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة؛ حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل على إبتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق؛ ما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن؛

- تمتلك معظم المؤسسات الناشئة في الدول النامية نموذج أعمال B2B (مؤسسة لمؤسسة)؛ وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة لها خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

وعلى مستوى التنمية المستدامة فيمكن تسجيل مايلي: (بن.سفيان، 2020، صفحة 322)

- صعوبة مواكبة المؤسسة الناشئة لمتطلبات التنمية المستدامة، نظرا لكونها تحتاج توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛

- ضعف الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها؛

- غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.

4.3على مستوى المورد البشري:

إضافة إلى ما سبق يبرز تحدي آخر تواجهه المؤسسات الناشئة في الدول النامية يتعلق بالمورد البشري ويمكن توضيحه فيما يلي: (ولدالصافي، 2020، الصفحات 473-474)

- نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة: فالمؤسسة الناشئة تحتاج توفر الخبرة والمستوى العلمي والتقني الكبير فضلا على الإلمام بأساسيات الإدارة، هذا ويتجسد نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة في الدول النامية في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الإستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

- العمل بروح الفريق:

إن العمل الجماعي أو العمل كفريق له أهمية كبرى في المؤسسات الناشئة التي عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات، وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة.

-صعوبة إيجاد المواهب الملائمة:

فكما هو معلوم أن معيار الرقي و التقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير و التحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته وللموارد واستغلالها استغلالا أمثلا، وفي هذا السياق يشكل توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا تحديا رئيسيا للمؤسسات الناشئة، كون العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية؛ ويرجع ذلك لكون الانضمام إلى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب لطالب العمل، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبيرة التي تعد بوظائف أكثر استقرارا، فضلا عن أن المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة في هياكل الأجور والتعويضات التي تقدمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبار أن نظام التعليم يعد من أهم مخرجات العمالة الماهرة فإن هناك فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلبة في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، ونتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم تضطر المؤسسة إلى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتأهيلهم وتطوير قدراتهم بالشكل الذي يسمح بتعزيز الأداء واستخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة.

5.3على مستوى التسويق:

مع تطور و نمو الأسواق من خلال تنوع و زيادة المنتجات، تغير ذوق المستهلك وعاداته الشرائية، فبعدما كان المستهلك يبحث عن المنتج انقلب المفهوم، و أصبح الأخير يبحث عن الأول مستعملا في ذلك شتى الوسائل لكسبه من خلال فهم حاجات المستهلكين وما يجب إنجازه في مجال

مواصفات المنتج الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه الحاجات، وبالتالي تحقيق التوازن بين حاجات السوق و إمكانيات المؤسسة، إلا أن نجاح ذلك مرتبط بعدة عوامل أهمها أذواق المستهلكين، درجة المنافسة، خصائص السوق و المنتج و دورة حياة المنتج، و في الدول النامية تواجه المؤسسات الناشئة بعض التحديات المرتبطة بعملية التسويق والتي نذكر منها: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 317-318)

- إشكالية هيكل الأسواق التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة إلى حد كبير مما يخلق حاجزا أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح؛ فضلا عن غياب إستراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو؛

-تغير سلوك المستهلك في الدول النامية بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي جعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تضع إستراتيجية تجارية لمنتوجاتها وخدماتها، فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي.

4.متطلبات تحقيق المؤسسات الناشئة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

على ضوء المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الدول النامية، تبرز متطلبات تحقيق التنمية اعتمادا على هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

4-1- حل معضلة التمويل:

بالنظر لكون المؤسسة الناشئة تقوم على عملية الإبداع والابتكار والكثير من المخاطرة فهي تتطلب قدرة معرفية ورأس مال تمويلي معتبر ليس في مقدور أي مؤسسة ناشئة توفيره من أصحاب المشروع أو عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية فهي تحتاجه في مختلف مراحل حياتها، وحتى يكون للمؤسسات الناشئة موطئ قدم في مجال الأعمال لابد من توفير مصادر تمويل تمكنها من تقليص فجوة تمويلها وتغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى، لذلك أخذ تطوير آليات تمويل المؤسسات الناشئة اهتماما كبيرا من طرف الماليين والمستثمرين، لتبرز تقنيات جديدة تختلف عن التمويل التقليدي تتمثل في التمويل الجماعي، والتمويل برأس المال المخاطر.

وبالنسبة لتقنية التمويل الجماعي فهي من أهم الابتكارات المندرجة ضمن سياق التقنيات المالية الحديثة والتي عملت على تمكين المؤسسات الناشئة من النفاذ إلى آليات أكثر ملائمة للتمويل، بحيث تمكن منصات التمويل الجماعي المؤسسات الناشئة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتجسيد الأفكار إلى مشاريع في أرض الواقع، ويكون ذلك من خلال طلب مبالغ مالية صغيرة من مجموعة كبيرة من الأشخاص بدلا من اللجوء إلى مصدر تمويلي واحد، ومن شأن

تطبيق آليات التمويل الجماعي في الدول النامية أن يشكل بدائل تمويلية عملية لسد الفجوة التمويلية التي تعترض المؤسسات الناشئة والمبتكرة (دمدوم، 2020، صفحة 440)، وتؤكد إحدى الدراسات الاستقصائية التي شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، التي كانت لها فرصة الاستفادة من منصة Kiva التي تعد واحدة من أبرز منصات التمويل الجماعي، إلى أن 70% من المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عبر هذه المنصة نجحوا في زيادة حجم مبيعاتهم، فيما شهد 63% منهم نموا في الأرباح، كما أفاد ثلث الذين جمعوا الأموال عبر منصات إقراض النظراء أنه من الصعب حصولهم على تمويل عبر أية قناة تمويلية أخرى، وأن 79% منهم حاولوا الحصول على تمويل مصرفي قبل لجوئهم إلى منصات التمويل الجماعي، ولم ينجح سوى 22% فقط منهم في الحصول على التمويل المصرفي هذا من جهة (وقنوني ب.، 2021، صفحة 68)، ومن جهة ثانية وعلى صعيد المنصات الرائدة تعد منصة التمويل الجماعي Kickstarter ومنذ بدايتها تلقت المنصة أكثر من 4.5 مليار دولار من التعهدات من أجل تمويل 445022 مشروع، وقد قامت المنصة سنة 2016 بتمويل 1250 مشروع وهو أعلى عدد على مستوى جميع أنحاء العالم، تليها منصة Indiegogo بـ 657 مشروع ممول، كما أن المنصة حققت تمويلات مهمة للعديد من المشاريع، خاصة في المجالات الفنية والابداعية، حيث بلغ أعلى مبلغ 20.34 مليون دولار أمريكي خصص لمشروع pobbel time يليه مشروع coolest cooler بقيمة 13.29 مليون دولار، أما باقي المشاريع فقد تم تمويلها بمبالغ مختلفة حيث بلغت أدنى قيمة تمويل لمشروع the witches:old word بقيمة 6.84 مليون دولار (مواسيم، 2022، الصفحات 77-79).

وتشير إحصائيات سنة 2019 إلى حصة المشاريع الممولة بنجاح على منصة Kickstarter لذلك من الواضح أن نسبة نجاح تمويل المشاريع بلغت 37.44% أين تم استثمار حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في مشروعات تم تمويلها بنجاح، أما بالنسبة للمشاريع غير الناجحة فهي تشمل أيضا المشاريع التي لم تتحقق في الموعد المحدد، لذلك يمكن الاستنتاج أن نسبة المشاريع الناجحة وغير الناجحة مرضية نسبيا (دمدوم، 2020، صفحة 447) .

وما يلاحظ أن المنصة تجذب العديد من المستثمرين، حيث أن عدد الأشخاص المتبرعين والذين أعادوا التبرع خلال الفترة (2014-2021) كان في تزايد مستمر، حيث كانت التبرعات 5.64 مليون دولار سنة 2014، ليبلغ إجمالي التبرعات 20.52 مليون دولار سنة 2021، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التمويل الجماعي في المنصة والقائم على المكافأة حيث يحصل

المستثمرين على هدية من طرف المشروع تتمثل في المنتج الفعلي، وأيضا نظرا لاعتبار هؤلاء المستثمرين متبرعين فقط ولا يتدخلون في ملكية وشراكة المشروع.

هذا ويحتل رأس المال المخاطر مكانة هامة في الحد من المشاكل التمويلية للمؤسسات الناشئة، وذلك لكون أن استراتيجيات شركات رأس المال المخاطر لا تأخذ فقط البعد التمويلي بل تتعداه الى أبعاد أخرى، تساهم من خلالها في تحسين أداء هذه المؤسسات،وقد ساهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه دعم الكثير من الابتكارات في هذا البلد، خاصة في مجالات التكنولوجيا العالية، وشبه المواصلات والكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية، وقد تجلت الأهمية الاقتصادية لرأس المال المخاطر في مساعدة الكثير من المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات نمو ليصبح العديد منها اليوم كبيرة وبل من اهم مركبات النسيج الصناعي والتكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم مثل شركة مايكروسوفت، و آبل، وشركة صن مايكروسيستمز وإنتل، وايباي، وأمزون، و جنيتيك، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي باتت اليوم تشكل أهم أعمدة الاقتصاد الأمريكي.

2-4- تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية:

إذ تعاني منظومة المعلومات الاقتصادية في الدول النامية من عدة نقائص وهنا يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتحسين هذه المنظومة بشكل يسمح للمؤسسات الناشئة بأداء دورها كما ينبغي وهذا من خلال:

- تفعيل الهياكل القاعدية للمنظومة: والمقصود هنا كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الداخل، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب (سيواني، 2015، صفحة 304) فالنشاط الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات لكون الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي يفرض على المتعاملين الاقتصاديين إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي (سهام، 2012، صفحة 674).

-وضع سياسة مدروسة للتكوين:

يعتبر الرأسمال البشري القلب النابض للإقلاع الاقتصادي ووسيلة له وغاية في الوقت نفسه، لذا يجب أن تعتمد منظومة المعلومات الاقتصادية أولا وأساسا على العنصر البشري باعتباره موردا قادرا على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصرية على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة، وهنا يتعين على الدولة العمل على توحيد مناهج التكوين سواء الأكاديمي أو المهني في مجال نظام المعلومات الاقتصادي والذكاء الاقتصادي، ونظرا للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإنا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي؛ كما يجب كذلك تشجيع إنجاز بحوث ودراسات في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى إدخال هذا التخصص إلى مراكز التكوين الاحترافي والسماح للخواص بالتكوين في هذا المجال شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقا للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي، فضلا على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام؛ ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات كمراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب (مغمولي، 2016، صفحة 208).

-دعم الشفافية:حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين (بوريش، 2019، صفحة 274).

4-3-تطوير السوق النقدية والمالية:

فكما هو معلوم لتغطية الاحتياجات المالية المتنوعة لمختلف الأعوان الاقتصادية من حكومات، مؤسسات اقتصادية وبنوك، أنشأت أسواق رؤوس الأموال، تسمح هذه الأخيرة بربط أصحاب الفائض المالي بأصحاب العجز المالي وذلك بكونها مصدرا هاما لتوفير فرص الاستثمار

لأصحاب الفائض، من جهة، وتوفير التمويل لأصحاب العجز، من جهة أخرى. ويتكون سوق رؤوس الأموال من شقين أساسيين هما: سوق رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل وسوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، يعرف الجزء الأول منه بالسوق المالي ويتم فيه تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك عن طريق شراء سندات أو أسهم، أما الجزء الثاني فيطلق عليه اسم السوق النقدي ويتم فيه الربط بين الفائض والعجز المالي الخاص بالأطراف المتدخلة فيه وذلك في المدى القصير، لكن تعبئة الادخار تستدعي وجود أسواق تعرض فيها العديد من الأدوات التي من شأنها إتاحة فرص أكبر للتمويل والاستثمار.

لكن في ظل غياب الطلب على السيولة تتعامل البنوك بالوسائل المتاحة والمقترحة من قبل البنك المركزي والمتمثلة في تسهيلة الإيداع واسترجاع السيولة نتيجة لهذه المعطيات أصبح للسوق النقدي دور هامشي فهو لا يمثل تلك الأداة التمويلية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وللحد من هذه النقائص وتفعيل دور السوق النقدي في الجزائر نقترح الآتي:

- ضرورة تحويل السوق النقدي إلى سوق البنك وذلك لضمان تمويل النظام البنكي بالسيولة وضبط الأسعار والائتمان بشكل يحقق التوازن ويخدم الدائرة الحقيقية إيجاد روح المبادرة من قبل البنوك لخلق منتجات جديدة تسمح بتوظيف فائض السيولة بسياسات داخلية وتشجيعها على تقديم قروض لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك في ظل التسيير الأمثل للمخاطر؛

- ضرورة توسيع منتجات السوق المالي ورفع دينامكيته لتوفير فرص أكبر لتوظيف السيولة في المدى الطويل، فإيجاد سوق مالي يجلب إليه الموارد المالية، سيجعل الأموال لا تتداول فقط على المدى قصير الأجل أي في السوق النقدي، لأنه بوجود سوق مالي واسع ستتحول الأموال من توظيفات قصيرة الأجل إلى توظيفات طويلة في مجال المعاملات الاقتصادية يجب استعمال وسائل دفع غير نقدية لتسوية المعاملات بين الأعوان الاقتصادية.

4-4- تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث والتطوير:

يعد الابتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسة على مستوى الأسواق الدولية، ولقد ساهم الدعم الضريبي على قروض البحث والتطوير الذي قدمته الحكومة الفرنسية على سبيل المثال في تحفيز وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات المبتكرة عن طريق السماح بتخفيض الضرائب بنسبة 30 % من الإنفاق على البحث والتطوير.

5. تحليل النتائج:

تتمتع المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، وتتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية في مختلف الدول، كما أن دورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الإنتاج وزيادة المداخيل، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي أخفقت، لذلك أضحت المؤسسات الناشئة الركيزة الأساسية في النماذج الاقتصادية الجديدة للدول، وهو ما جعل تلك الدول تعمل على توفير نظام بيئي ملائم لتشجيع وتطوير هذه المؤسسات.

6.خاتمة:

بالرغم من التزام العديد من دول العالم بدعم المؤسسات الناشئة وتوجهها نحو تبني استراتيجيات ومبادرات للنهوض بقطاع هذه المؤسسات لتحقيق الأهداف التنموية إلا أن هناك تحديات عديدة تواجه تلك المؤسسات في الدول النامية من بينها محدودية النفاذ للتمويل، إذ يعتبر التمويل أبرز المشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات خصوصا في مرحلة الانطلاق فالمصادر التقليدية كالقروض المصرفية وإن منحت تشكل فوائدها عبئا إضافيا عليها مما يؤدي ذلك إلى اتساع فجوة تمويل المؤسسات الناشئة، كما تشكو من ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا، صعوبة التسويق، قلة الخبرة في تسيير فترة الإنطلاق، نقص الإستشارة المتخصصة إضافة إلى غياب نظام بيئي حقيقي خاص بها، وكل ذلك من شأنه أن يقوض بطريقة أو بأخرى ثقافة العمل المقاولاتي في الدول النامية.

وفي الختام، توصي الدراسة بمايلي:

- بناء منظومة دعم متكاملة للمؤسسات الناشئة تتكون من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال بالإضافة الى إنشاء صناديق سيادية وتوفير فضاءات للتسويق والترويج لمنتجاتها؛
- تشجيع إقامة شركات رأس المال المخاطر وذلك بمنحها امتيازات مالية وجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة مع ضرورة تسهيل إجراءات الاستفادة من التمويل اللازم؛
- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- التركيز في إنشاء المؤسسات الناشئة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية؛
- العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية وجميع أساليب الوساطة والمحسوبية وهذا من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات؛
- توفير البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛

- توفير بيئة أعمال تناسب طبيعة وخصوصية المؤسسات الناشئة ضمن إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الاستثمار والمخاطرة ويدعم الابتكار؛
- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة المعلومات الاقتصادية عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لاحتياجات المؤسسات الناشئة؛
- توفير الدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الناشئة، وحث البنوك التجارية على بذل المزيد من المجهودات بالقيام بوظيفتها فيما يتعلق بتمويل هذا النوع من المؤسسات؛
- الانفتاح على التجارب التنموية الناجحة والرائدة عن طريق المؤسسات الناشئة للاستفادة منها وأخذ الدروس.
- لا يجب أن يقتصر دور المؤسسات الناشئة على التنمية الداخلية فقط بل من الضروري أن يمتد تأثيرها لتلعب دور في بناء علاقات أوسع بين دول العالم وتكون بمثابة جسر يربط بين مختلف الدول بكافة أنحاء العالم، لتخلق شبكة مترابطة من المصالح والمنافع الاقتصادية تساهم في تدعيم العلاقات الإقليمية والدولية وأيضا السياسية، وهو ما ينعكس بدوره على توفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات العابرة للحدود؛
- تطوير سوق التمويل للمؤسسات الناشئة، وذلك بتفعيل السوقين النقدية (التمويل قصير الأجل) والمالية (التمويل متوسط وطويل الأجل)، وهذا بدوره يستدعي تنويع أدوات جمع المدخرات وأدوات تخصيصها، وكذا ابتكار أدوات جديدة وبصفة مستمرة.

7. قائمة المراجع:

- الزهراء بن.سفيان. (2020). المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر. (جامعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 306-325.
- السعيد بن.لخضر. (2020). مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع. (جامعة المسيلة) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 01)، 25-35.
- أمينة عثامنية. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم. (جامعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 357-372.

- أمينة مزيان. (2021). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها. *الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر* (الصفحات 29-50). مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حلة منطقة البويرة: جامعة البويرة.
- أنفال عائشة ديناوي. (2020). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وآليات الدعم". (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 326-340.
- برودي مفروم. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 341-356.
- ثورية بلقايد. (2021). دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 48-67.
- جليلة بن.عياد. (2022). دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية. (جامعة المدية، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 01)، 157-174.
- خير الدين بوزرب. (2021). تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول. *إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة* (الصفحات 357-380). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل.
- سارة بوعدلة. (2020). قدرات وتحديات حاضنات الاعمال ودوره في مرافقة المؤسسات الناشئة. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 02)، 36-51.
- شهلة قدري. (2021). نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 01-17.
- عائشة بنوجعفر. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 90-107.

- عائشة زرواق. (2022). تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري-صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا. (جامعة تيسمسيلت، المحرر) *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 07* (العدد 01)، 970-989.
- عثمان ولدالصافي. (2020). التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها. (جمعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 469-483.
- كرم سلام عبد الرؤوف سلام. (2022). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. *المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة* (الصفحات 136-167). برلين 04-05 جوان: المركز الديمقراطي العربي.
- ليندة دراني. (2022). استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة. (جامعة المدية، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 02)، 151-165.
- مبارك بن.زاير. (2021). المؤسسات الناشئة بين مشروع التأسيس وتحديات الواقع. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 18-39.
- محمد لمين سلخ. (2021). مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال. *الملتقى الوطني الثاني عشر : المؤسسات الناشئة والحاضنات* (الصفحات 171-184). كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الوادي.
- مختار بكاري. (2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الاعمال. *التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر* (الصفحات 1-13). الملتقى الوطني حول التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.
- مخطار بودالي. (2021). الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 77-92.
- مروى رمضاني. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 275-289.
- نبيلة بلغنامي. (2021). واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 19-32.

- ياسين ميموني، (2021)، اشكالية خلق وتطوير المؤسسات الناشئة، (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية* ، *المجلد 05* (العدد 01)، 12-20.